

بدرُ التمام في آداب
وأحكام الصيام

أ.د. سليم بن عبد القادر





مَنْ تَرَكَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ جَاحِدًا لِفَرْضِيَّتِهِ؛ فَهُوَ
كَافِرٌ وَمَنْ تَرَكَ صَوْمَ يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
مَتَعَمَّدًا كَسَلًا؛ فَقَدْ أَتَى كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ،
وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ
الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ؛

الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةَ،
وَحُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ
مَتَعَمَّدًا بِغَيْرِ عُدْرٍ؛ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.





الإخلاص في الصيام

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام رمضان إيماناً واحتساباً؛ غُفر له ما تقدم من ذنبه)) (رواه البخاري (28)، ومسلم (760)).

إيماناً واحتساباً: مؤمناً محتسباً، والمراد بالإيمان: الاعتقاد بحق فرضية صومه، وبالاحتساب: طلب الثواب من الله تعالى، **وقال: الخطابي: احتساباً؛ أي: عزيمة وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه، طيبة نفسه بذلك، غير مستثقل لصيامه، ولا مستطيل لأيامه.**





تبييت النية في صوم الفريضة

عن حفصة رضي الله عنها قالت: "لا صيامَ

لمَن لم يُجمِع قبل الفجر"

(حسن موقوفًا: رواه النسائي (2336، 2337، 2338)،

(2339، 2340)، بسند حسن،





من فضائلِ صِيامِ شهرِ رَمَضانَ (ب)

أنه من أسبابِ دُخولِ الجَنَّةِ: عن جابرٍ رضي الله عنه ((أن رجلاً سأل رسولَ اللهِ ﷺ، فقال: يا رسولَ اللهِ، أَرَأيتَ إذا صَلَّيتُ المكتوباتِ، وصُممتُ رمضانَ، وأحللتُ الحلالَ، وحرَّمتُ الحرامَ، ولم أزدْ على ذلك شيئاً، أَدْخُلُ الجَنَّةَ؟ فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: نَعَمْ)) (رواه مسلم (15)).





الدعاء عند الإفطار

عن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: ((ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله)) (رواه أبو داود (2357)، وقال الدارقطني (2 / 185): إسناده حسن، وحسنه الألباني.



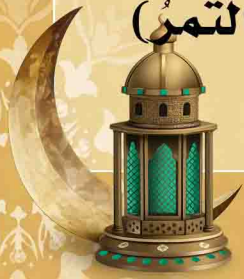


المحافظة على السحور وتأخيرها

عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((تسحروا؛ فإن في السحور بركة)) (رواه البخاري (1923)، ومسلم (1095)؛

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قام إلى الصلاة، قلت: كم كان بين الأذان والسحور، قال: قدر خمسين آية (رواه البخاري (1921)، ومسلم (1097)

كما يستحب ان يجعل في سحوره تمر عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((نعم سحور المؤمن التمر)) (رواه أبو داود (2345)، بسند صحيح





السنة عدم الشبع في الإفطار والسحور

عَنْ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ
 بَطْنٍ، حَسَبُ الْآدَمِيِّ، لُقِيَمَاتٌ يُقَمَّنُ صُلْبَهُ،
 فَإِنْ غَلَبَتِ الْآدَمِيَّ نَفْسُهُ، فَثَلَّثَ لِلطَّعَامِ، وَثَلَّثَ
 لِلشَّرَابِ، وَثَلَّثَ لِلنَّصْسِ» (رواه الترمذي (2380)،

وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (3349)، واللفظ له.)





قول الصائم إذا شتم: إني صائم

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، يقول: قال رسول الله ﷺ :
 " قال الله: كل عمل ابن آدم له، إلا الصيام، فإنه
 لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، وإذا كان يوم
 صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابّه
 أحد أو قاتله، فليقل إني امرؤ صائم "

(البخاري 1904 ورواه مسلم 1151)





تعجيل الفطر، الفطر على رطبات قبل أداء صلاة المغرب:

عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر)) (رواه البخاري (1975)، ومسلم (1098)).

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يُفطر على رطبات قبل أن يُصلي، فإن لم تكن رطبات، فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء (رواه أبو داود (2356)، والترمذي (696)، وقال: حسن غريب)





إِذَا كَانَ الْمَرَضُ يَضُرُّ الصَّائِمَ، وَخَشِيَ الْهَلَاكَ
بِسَبَبِهِ؛ فَالْفِطْرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ،
وَجُزِمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا
أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]



مَنْ مَرَضَ مَرَضًا لَا يُوَثِّرُ فِيهِ الصَّوْمُ، وَلَا يَتَأَذَى بِهِ - مِثْلَ الزُّكَّامِ أَوْ الصَّدَاعِ الْيَسِيرِينَ، أَوْ وَجَعِ الضَّرْسِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِالصَّوْمِ، كَانَ كَالصَّحِيحِ فَيَلْزِمُهُ الصَّيَامُ؛ وَلِأَنَّ الْمَرَضَ لَمَّا كَانَ مِنْهُ مَا يُضُرُّ، وَمِنْهُ مَا لَا يُضُرُّ، اعْتَبِرَتْ حِكْمَتُهُ، وَهِيَ مَا يُخَافُ مِنْهُ الضَّرَرُ



إذا شقَّ الصَّومُ على المسافرِ، بحيثَ يكونُ الفِطْرُ أرفقَ به، فالفِطْرُ في حقِّه أفضلُ؛ وهذا باتِّفاقِ المذاهبِ الفِقهيةِ الأربعةِ: الحنفيَّةِ، والمالكيَّةِ، والشَّافعيَّةِ، والحنابليَّةِ؛ وذلكَ لأنَّ ارتكابَ المشقَّةِ مع وجودِ الرُّخصةِ يُشعِرُ بالعدولِ عن رُخصةِ اللهِ عزَّ وجلَّ.



إذا أفطر الرجل الكبير والمرأة العجوز؛ إن كانا
 يدركان وعقلهم معهم فعليهما أن يطعما عن كل يوم
 مسكينا، وهو مذهب الجمهور: الحنفية، والشافعية،
 والحنابلة، وحكي الإجماع على ذلك ولذلك لقوله
 تعالى ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
 فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ
 فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
 تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 184]

قال ابن عباس: «ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير،
 والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان
 مكان كل يوم مسكينا» وكذلك لأن الأداء صوم واجب،
 فجاز أن يسقط إلى الكفارة كالقضاء أما إذا كانا عقلهم
 ليس معهم فإنه ليس عليهم شيء لا إطعام ولا صيام

مَنْ اسْتَمْنَى فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَدْ فَسَدَ صَوْمُهُ،
وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ
الْأَرْبَعَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ،
وَالْحَنَابِلَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: ((يَقُولُ
اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ؛ يَدْعُ
شَهْوَتَهُ وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ مِنْ أَجْلِي)) (رواه البخاري
(7492) واللفظ له، ومسلم (1151)).

وجه الدلالة " أَنَّ الاسْتِمْنَاءَ مِنَ الشَّهْوَةِ الَّتِي لَا
يَكُونُ الصَّوْمُ إِلَّا بِاجْتِنَابِهَا

خروج المذني من الصائم لا ينقض صومه،
وهو مذهب الحنيفة، والشافعية، وهي إحدى
الروايتين عن أحمد، واختاره ابن المنذر
والصنعاني؛ وابن عثيمين،
وذلك للآتي:

أولاً: لأنه خارج لا يوجب الغسل، فأشبهه البول.
ثانياً: لعدم ورود النص على كونه مضطراً،
والأصل صحة الصوم.

ثالثاً: لأنه دون المنى، ويخالفه في أمور
كثيرة، فلا يمكن أن يلحق به.

مَنْ اسْتَقَاءَ مَتَعَمِّدًا؛ فَقَدْ أَفْطَرَ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ،
وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ
الْأَرْبَعَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ،
وَالْحَنَابِلَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ
صَائِمٌ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ،
فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ) (أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (3/436)،

وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (7551)، وَابِيهَقِي (8105)

وَمَنْ غَلَبَهُ الْقِيءُ، لَا يُفْطِرُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ،
وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ:
الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ،
وَحُكْمِي الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ.





الْقَلَسُ (الْقَلَسُ) ما خَرَجَ مِنَ الْحَلْقِ مِلءَ الضَّمِّ،
أَوْ دُونَهُ، وَليْسَ بَقِيَّةً، فَإِنَّ عادَ فَهُوَ الْقَيِّءُ).

((الصحاح)) للجوهري (3/965)، ((النهاية)) لابن الأثير
(4/100)

وَالدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ أَسْنَانِ الصَّائِمِ، لَا يُفْطَرُهُ،
طَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى حَلْقِهِ، نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى
ذَلِكَ: ابْنُ حَزْمٍ.



مَنْ حَاضَتْ أَوْ نَفَسَتْ أَثْنَاءَ نَهَارِ رَمَضَانَ؛ فَقَدْ
 فَسَدَ صَوْمُهَا، وَيَلْزَمُهَا قِضَاؤُهَا
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
 ((... أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ))
 (رواه البخاري (304) واللفظ له، ومسلم (80)).

نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ ابْنَ حَزْمٍ، وَابْنَ رُشْدٍ،
 وَالنَّوَوِيَّ، وَابْنَ تَيْمِيَّةَ
 مَنْ فَسَدَ صَوْمُهَا بِخُرُوجِ دَمِ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ؛
 فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا إِسْكَاطُ بَاقِي الْيَوْمِ

من نامَ في نهارِ رَمَضانَ ولم يستيقظْ إلا بعد الغروب؛ فصومه صحيحٌ، وهو مذهبُ الجمهورِ؛ المالكيَّةُ، والشَّافعيَّةُ، والحَنابِلَةُ؛ وذلك لأنَّه من أهلِ التَّكليفِ، ولم يوجدَ ما يُبطلُ صومه و مَنْ نوى في يومٍ من رَمَضانَ قطعَ صومه؛ فإنَّ عليه القضاءَ وإمساكَ بقيةِ اليومِ.

تَنَاوُلُ الْأَقْرَاصِ الَّتِي تَوْضَعُ تَحْتَ اللِّسَانِ لَا يُضِدُّ الصَّوْمَ، بِشَرَطِ أَلَّا يَبْتَلَعَ شَيْئًا مِمَّا يَتَحَلَّلُ مِنْهَا، وَقَرَّرَهُ مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ بِالْإِجْمَاعِ وَذَلِكَ لِلآتِي:

أولاً: أنها ليست أكلاً ولا شرباً ولا في معناهما.
ثانياً: لأنه لا يدخل منها شيء إلى الجوف، إنما تقوم الأوعية الدموية الموجودة تحت اللسان بامتصاص المادة الدوائية وقد أجمع أهل العلم على عدم الفطر بما نفذ من المسام، ولا فرق بين أن تكون المسام خارج الضم أو داخله.

استعمال غاز الأكسجين في التنفس لا يفسدُ الصَّيام، وذهب إلى ذلك مجمعُ الفقه الإسلاميِّ التابع لمنظمة المؤتمر الإسلاميِّ في دورته العاشرة ؛ وذلك لأنه مجردُ غاز يدخلُ إلى الجهاز التنفسيِّ، ولا يقول أحدٌ إنَّ تنفسُ الهواءِ أو استنشاقه يفسدُ الصَّومَ، ولأنه لا يحتوي على أيِّ موادٍّ مغذيةٍ أو غيرها، ولا ينال المعدة من سيولته شيءٌ.

استعمال الحُقْن الوريديَّة المغذِّية يُفسدُ الصَّيامَ، وهو قولُ ابنِ باز وابنِ عُثيمين ، وهو من قرارات المَجْمَعِ الفِقهِيِّ ، وفتاوى اللِّجْنَةِ الدائمة ؛ وذلك لأنَّ الإِبْرَ المغذِّيةَ في معنى الأكلِ والشُّربِ؛ فَإِنَّ المُتَنَاوِلَ لها يَسْتغْنِي بها عن الأكلِ والشُّربِ.

استعمال التحاميل (البوس) في نهار رمضان لا يفسد الصوم، وهو مقتضى مذهب أهل الظاهر، وجماعة من المالكية، وإليه ذهب ابن عثيمين، وأكثر المجتبعين في الندوة الفقهية الطبية التاسعة التابعة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت.

وذلك للآتي:

أولاً: أنها ليست أكلاً، ولا شرباً، ولا بمعنى الأكل والشرب، والشارع إنما حرم علينا الأكل والشرب، ولا يصل إلى المعدة محل الطعام والشراب (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (19 / 205)).

ثانياً: لأن التحاميل تحتوي على مادة دوائية، وليس فيها سوائل نافذة إلى الجوف، وقدرة الأمعاء على امتصاصها ضعيفة جداً

((مجموع فتاوى ورسائل العثيمين)) ((19/205))،

التقطير في فرج المرأة غير مُضيد للصيام، وكذلك التحاميل المهبلية وضخ صبغة الأشعة، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي ((قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي)) قرار رقم: 93 (1/10)

بشأن المضطرات في مجال التداوي، ونص القرار: (الأمور الآتية لا تعتبر من المضطرات:.... 3. ما يدخل المهبل من تحاميل (لبوس)، أو غسول، أو منظار مهبل، أو إصبع للفحص الطبي.) (العدد العاشر)، وراجع ((موقع المجمع الإلكتروني)) فقد أثبت الطب الحديث أنه لا منعد بين الجهاز التناسلي للمرأة، وبين الجهاز الهضمي



تكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق
للصائم .

عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه قال:
(قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء،
قال: أسبغ الوضوء، وبالغ في الاستنشاق، إلا
أن تكون صائماً))

(أخرجه أبو داود (2366)، والترمذي (788)، والنسائي (87)

واللفظ له ونقل الإجماع على ذلك: ابن
قدامة ((المغني)) (1/77)



تَحْرُمُ الْقِبْلَةُ عَلَى الصَّائِمِ، إِذَا لَمْ يَأْمَنْ مِنْ
الْجَمَاعِ أَوْ الْإِنْزَالِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْمَالِكِيَّةُ
وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَحُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ،
وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِأَرْبِهِ)) (رواه البخاري (1927)،
ومسلم (1106).

ثَانِيًا: لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ أَنْزَلَ، لَمْ
تَحِلْ لَهُ؛ لِأَنَّهَا مُضِيدَةٌ لِصَوْمِهِ، فَحَرُمَتْ،
كَالْأَكْلِ (المغني، لابن قدامة (3/127).

يُباح للجُنْب أن يؤخّر الاغتسال من الجنابة إلى طلوع الفجر. عن عائشة وأمّ سلمة: ((أن رسول الله ﷺ كان يُدرّكه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم))

(رواه البخاري (1925، 1926)، ومسلم (1109)).

كذلك يُباح للحائض إذا طهرت أن تؤخّر الاغتسال من الحيض إلى طلوع الفجر، وذلك باتّفاق المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة؛ وذلك قياساً على الجنب إذا أخر اغتساله إلى طلوع الفجر

يُبَاحُ لِلصَّائِمِ ذَوْقَ الطَّعَامِ عِنْدَ الْحَاجَةِ أَوْ
 الْمَصْلَحَةِ، كَمَعْرِفَةِ اسْتَوَاءِ الطَّعَامِ أَوْ مِقْدَارِ
 مُلَوِّحَتِهِ، أَوْ عِنْدَ شِرَائِهِ لِاخْتِبَارِهِ، بِشَرَطِ أَنْ
 يَمُجَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ يَغْسِلَ فَمَهُ، أَوْ يَدُلِّكَ
 لِسَانَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: **الْحَنْفِيَّةُ،
 وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَذَلِكَ لِلآتِي:**

أَوَّلًا: لِعَدَمِ الْفِطْرِ صُورَةً وَمَعْنَى.

ثَانِيًا: لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ إِلَى حَلْقِهِ شَيْءٌ، فَاشْبَهَ

الْمُضْمَضَةَ ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية

(267 - 25/266).

يجوز أن يستعمل الصائم معجون الأسنان، لكن
 ينبغي الحذر من نفاذه إلى الحلق؛ وهو قول
 ابن باز، وابن عثيمين، وذهب إلى هذا مجمع
 الفقه الإسلامي، وذلك قياساً على السواك
 (مجموع فتاوى ابن باز) (15/261)



يَبَاحٌ لِلصَّائِمِ اسْتِعْمَالُ قَطْرَةِ الْأُذُنِ، وَهُوَ قَوْلُ
 ابْنِ حَزْمٍ، وَابْنِ عُثَيْمِينَ، وَابْنِ بَازٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْأُذُنَ لَيْسَتْ مَنُضًّا لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ((مجموع
 فتاوى ابن باز)) (15/263)، ((فتاوى أركان الإسلام))
 لابن عُثَيْمِينَ (ص: 479، 480).

